دعوا إلى تشكيل تحالفات استراتيجية بين القائمين على القطاع

خبراء: 4 تريليونات دولار حجم الصرافة الإسلامية في 2014

أكد الخبراء والمختصون في عالم الصيرفة الإسلامية أن هذا القطاع يشهد استقرارا واضحا وتوسعا مضطردا بعد نجاته من الأزمة العالمية وقد تلامس أعماله عتبة 4 تريليونات دولار في 2015كما توقعوا أيضا أن يقود التمويل والاستثمارات المتوافقة مع الشريعة الإسلامية إلى تعافي القطاع المالي العالمي خلال السنوات الخمس المقبلة، مشيرين إلى أهمية تشكيل تحالفات استراتيجية بين القائمين على القطاع وتعزيز الحوار بين الأطراف في الصناعة المالية العالمية.

وقال احمد محمد رئيس مجموعة البنك الإسلامي للتنمية إن مبادئ التمويل الإسلامي تعمل على تحقيق الاستقرار المالي والمواءمة بين النشاط المالي والنشاط الاقتصادي. وهذا ما يجعل التمويل الإسلامي قادرا على الإسهام في الاستقرار المالي العالمي. وقد أدركت كريستين لاجارد، وزيرة المالية الفرنسية سابقا، المدير التنفيذي لصندوق النقد الدولي حاليا، هذا المعنى حين قالت: إن المبادئ التي نكافح من أجلها مدونة في التمويل الإسلامي.

وأضاف أن مبادئ التمويل الإسلامي في جوهرها قيم عالمية ولا تختص بالمسلمين وفي الوقت الذي يدعو فيه قادة العالم إلى الإصلاح المالي فإنه من المناسب إعادة بناء انظمتنا المالية على أسس أخلاقية ومعنوية مقبولة على نطاق واسع لخدمة الخير المشترك للإنسانية جمعاء في قريتنا الكونية.

ومن أجل إنجاح الصناعة المالية الإسلامية في تحقيق أهدافها وغاياتها النبيلة، لا بد من تهيئة البيئة المناسبة، اجتماعيا واقتصاديا وماليا وتنظيميا.

كما أوضح أن الأمر يتطلب أيضا تعزيز المؤسسات المالية الإسلامية الأخرى كالزكاة والأوقاف والقرض الحسن التي تمثل ركائز الجانب غير الربحي من الأنشطة المالية. هذه المؤسسات مطلوبة ليس لخدمة المجتمع فحسب، بل هي مطلوبة أيضا لكي تنجح المصارف الإسلامية في عملها على الوجه المطلوب.

فقد اتضح من الأزمة المالية العالمية، أن آلية السوق تخفق وتتعطل في ظل سوء توزيع الثروة، وتؤدي إلى استفحال المديونية وتهديد استقرار المجتمع. فالمؤسسات غير الربحية مع كونها صمام أمان للمجتمع فهي أيضا أساس مهم لعمل المؤسسات المالية والمصرفية في دعم عجلة التنمية والنمو الاقتصادي وبهذا يمكن للمصارف الإسلامية أن توجه التمويل نحو المشاريع البناءة والإنتاجية والمفيدة للمجتمع، بدلا من التمويلات الاستهلاكية قصيرة الأجل، وان تسهم بفعالية في المشاريع التنموية طويلة الأجل.

كما أشار إلى أن نجاح المؤسسات المالية الإسلامية يتطلب التمكن من فهم قواعد التمويل وضوابطه الشرعية والتطبيقية، وهو ما يتطلب بناء رأسمال بشري قوي قادر على النهوض بالصناعة المالية الإسلامية والسير بها قدما نحو النجاح. ويلاحظ أن البنوك والمؤسسات المالية الإسلامية تعاني من نقص واضح في الكوادر المؤهلة والمدربة في مجال البنوك والتمويل الإسلامي، ومجهودات التدريب القائمة مع أهميتها، إلا أنها لا تفي باحتياجات الصناعة الحالية والمستقبلية. وعليه فمن المناسب أن تولي المؤسسات الإسلامية عناية أكبر بدعم برامج التدريب وتخطيطه، كما يفضل أن تتعاون فيما بينها لإعداد خطة عمل لتطوير الكادر المطلوب بطريقة علمية مدروسة وتتسم بالاستمرارية.

من جانبه، أكد الأمين العام للمجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية عزالدين خوجة، أن العمل المصرفي الإسلامي بحاجة إلى نموذج تطبيقي أمثل يتوافق مع نظيره النظري ليكون مرتبطاً بالمقاصد الشرعية والمآلات الاقتصادية الحقيقية. ودعا إلى ضرورة العمل الجاد للالتزام الكامل بالأطر الشرعية وعدم تهافت المصارف الإسلامية على الشكليات والعقود الصورية بغية محاكاة المنتجات الغربية وأكبر تحدٍ تعيشه المصارف الإسلامية محاولة إيجاد الأدوات والمنتجات فائقة المصداقية في شكلها ومضمونها وذات قشور إسلامية، مطالبا المؤسسات المالية الإسلامية بتفادي نزوات الربح السريع والحفاظ على هويتها الشرعية ومميزاتها المصرفية.

كما حذر المصارف الإسلامية من مغبة الوقوع في نفس الفخ الذي أهلك النظام المالي العالمي بالبحث عن القشور على حساب الأسس والمفاهيم المصرفية الإسلامية، مؤكدا دور الجمهور من متعاملين وموظفي المؤسسات المالية الإسلامية في إعادتها على المسار الصحيح، ورأى خوجة أن الالتزام بالأسس والمفاهيم المبنية على أحكام الشريعة الإسلامية ستكون الحل الوحيد الذي سيجعل أي نظام مالي اقتصادي على مقدرة جيدة لمواجهة أي أزمة مالية.

كما صرح رئيس البنك المركزي التركي دوريش يلماز بان التمويل الإسلامي يساعد في تحقيق ميزتين أساسيتين كدعائم مهمة في التعامل الإسلامي المالي إذ أن التمويل الإسلامي يشجع أنشطة الأعمال والتجارة، تلك التي تخلق فوائد مشروعة، وتخضع لمتطلبات صريحة وشرعية، هذه المتطلبات تكفل للشركات والصناديق الاتصال بنشاطات وأعمال مالية حقيقية، وتقوي الحلقة المغلقة بين التدفق المالي والإنتاج «المنتج»، وبهذه الآلية يقل تعرض النظام المالي الإسلامي إلى المخاطر.

وتوقع الرئيس التنفيذي في مصرف نور الإسلامي والرئيس التنفيذي لمجموعة نور الاستثمارية حسين القمزي، أن يقود التمويل والاستثمارات المتوافقة مع الشريعة الإسلامية إلى تعافي القطاع المالي العالمي خلال السنوات الخمس المقبلة، مشيرا إلى أهمية تشكيل تحالفات استراتيجية بين القائمين على القطاع في المنطقة، وتعزيز الحوار بين الأطراف في الصناعة المالية العالمية كما توقع المشاركون في مؤتمر الشرق الأوسط السنوي الأول للتمويل والاستثمار الإسلامي الذي حمل عنوان النجاح في التكيف مع حقائق السوق الجديدة للتمويل الإسلامي في الشرق الأوسط، أن يصل حجم التمويل الإسلامي إلى 4 تريليون دولار بحلول عام 2015، مقارنة بـ3. تريليونات دولار حاليا، وان تنتعش سوق الصكوك مع تعافي الاقتصاد العالمي.

أما الرئيس التنفيذي لمجموعة الاقتصاد والأعمال بلبنان رؤوف ابوزكي، فقد أكد أن صناعة المال والصيرفة الإسلامية اصبحت قطاعا حيويا ينمو باطراد من حيث الموارد وعدد المؤسسات ومستوى الانتشار، وقد سجلت الأصول المصرفية والمالية العالمة الإسلامية على مدار السنوات الفائتة معدلات نمو سنوية ملفتة تراوحت ما بين 15 و30 في المئة، ليتجاوز حجم تلك الأصول نهاية العام 2011 حدود الـ1 تريليون دولار أمريكي.

عدنان يوسف

حسين القمزي

عزالدين خوجة

أحمد محمد

- **يوسف: نتطلع لتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية لدولنا ومنطقتنا**
- **القمزي : النظام يشجع أنشطة الأعمال والتجارة التي تخلق فوائد**
- **خوجة: ضرورة العمل الجاد للالتزام الكامل بالأطر الشرعية**
- **محمد: مبادئ التمويل الإسلامي تعمل على تحقيق الاستقرار**

«أرنست»: البنوك الإسلامية تتوسع عالمياً

قال رئيس خدمات الاستشارات المالية الإسلامية في مؤسسة أرنست ويونغ الشرق الأوسط وشمال أفريقيا أشعر ناظم، أن البنوك الإسلامية تسجل تواجدها في عدد كبير من الدول في مختلف أنحاء العالم وهي تسجل توسعها السريع إذ نشهد من حين لآخر افتتاح بنوك إسلامية هنا وهناك وذلك للنجاح الذي حققه هذا النوع من البنوك وتمكنه من الاستحواذ على نسبة هامة من السوق المصرفية في مختلف الدول التي تتواجد فيها وهذا النجاح أشعل نار المنافسة بين البنوك الإسلامية وغيرها مما دفع بالكثير من البنوك التقليدية إلى فتح نوافذ مصرفية إسلامية رغبة منها في الحفاظ على زبائنها واستقطاب زبائن جدد من الراغبين في الحصول على خدمات بنكية إسلامية ومن المتوقع أن تحقق قيمة الأصول العالمية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية نسبة نمو سنوي مستدام يقدر بنحو 15 – 30 في المئة.

مؤسسة البترول تعلن أسعار الغاز المسال لشهر يناير الجاري

«كونا»: اعلنت مؤسسة البترول الكويتية أمس أسعارا جديدة لغاز البترول المسال «البروبان والبيوتان» لشهر يناير الجاري.

وقالت المؤسسة في بيان صحافي خصت به «كونا» ان غاز «البروبان» سيباع بـ955 دولارا أمريكيا للطن المتري الواحد خلال يناير الجاري متراجعا 55 دولارا مقارنة بشهر ديسمبر الماضي الذي سجل 1010 دولارات.

وأضافت ان غاز «البيوتان» سيباع أيضا ب 955 دولارا للطن المتري الواحد خلال يناير الجاري مرتفعا بمقدار خمسة دولارات مقارنة ب 950 دولارا خلال الشهر الماضي.

وتستمر اسعار غاز «البروبان» في انخفاضها حيث كانت تراجعت أيضا خلال ديسمبر الماضي عندما سجل الطن المتري الواحد 1010 دولارات أمريكية متراجعا بمقدار 40 دولارا مقارنة بشهر نوفمبر الماضي عندما سجل خلاله 1050 دولارا.

ولكن غاز «البيوتان» عاد ليسترد بعضا من خسائره ليرتفع خمسة دولارات بعد أن سجل في ديسمبر 950 دولارا للطن المتري الواحد عندما تراجع بمقدار 40 دولارا مقارنة ب 990 دولارا للطن المتري الواحد كان قد سجلها في نوفمبر الماضي. يذكر ان أسعار الغاز المسال من «البروبان والبيوتان» تتاثر بأسعار النفط في الاسواق العالمية ارتفاعا أو انخفاضا حيث انها تعد المحدد الرئيسي لأسعار هذه المواد إضافة الى تاثرها بارتفاع وانخفاض قيمة الدولار الأمريكي أمام العملات الرئيسية وكذلك لاسباب أخرى منها الجيوسياسية والكوارث الطبيعية والأزمات الاقتصادية.

ويستخدم غازا البترول المسال «البروبان والبيوتان» في صناعة البتروكيماويات إضافة إلى استخدامات أخرى كوقود للطبخ وفي مجالات التدفئة وغيرها من الاستخدامات المختلفة.

السويلم: التزام الإدارة العليا وراء تحقيق الإنجاز

شركة الكيماويات البترولية تحقق تسعة ملايين ساعة عمل دون حوادث

«كونا»: قال نائب العضو المنتدب للاسمدة في شركة صناعة الكيماويات البترولية عبدالله السويلم ان الشركة حققت تسعة ملايين ساعة عمل دون حوادث حتى الآن «بفضل تضافر جهود موظفي الشركة وعمال الشركات المقاولة العاملة ضمن مشاريعها والتنسيق الجاري على أعلى مستوى والالتزام من الجميع بمعايير ومبادئ السلامة».

وأضاف السويلم في بيان صحافي صادر عن «الكيماويات البترولية» أمس بمناسبة احتفال الشركة بيوم السلامة للمقاولين ان الادارة العليا للشركة حريصة على متابعة برامج ادارة سلامة العمليات «حيث حققت الشركة انجازات مهمة في مجالات الصحة والسلامة والبيئة تمثلت بالمام ما يقارب من تسعة ملايين ساعة عمل دون حوادث وهو انجاز كبير في بيئة عمل صناعية تشمل الكثير من المخاطر في عمليات الإنتاج والنقل والتخزين وايضا خلال أعمال الصيانة الدورية والتوقفات الطارئة او المبرمجة».

وأوضح ان هذا الإنجاز لم يكن ليتحقق لولا التزام الإدارة العليا في الشركة وحرصها الدائم على متابعة برامج ادارة سلامة العمليات وذلك من خلال اجتماعات اللجنة العليا للصحة والسلامة والبيئة التي تترأسها رئيسة مجلس الإدارة والعضو المنتدب مها ملا حسين اضافة إلى تضافر جهود الجميع. وذكر ان هذا الحدث يشكل فرصة مفيدة لتبادل الأفكار والخبرات والأفضل الممارسات وخطوة نحو علاقات أوثق مع المقاولين وتفعيل التعاون والعمل المشترك للتميز بالأداء «وكانت المشاركة والحضور والتفاعل مع الموضوعات المطروحة مميزة في دليل على الجدية التي توليها كل من شركة صناعة الكيماويات البترولية والشركات المقاولة لتطبيق معايير السلامة وتحسينها وتطويرها بشكل مستمر».

وأعرب عن اعتزاز شركة صناعة الكيماويات البترولية بحصولها على شهادات وجوائز تقديرية من جهات عالمية رفيعة المستوى في مجال السلامة والصحة والبيئة مثل شهادة «اوساس» العالمية للسلامة والصحة المهنية «اوساس 18001» وشهادة الرعاية المسؤولة «لر 14001» اضافة الى الحصول على جوائز وشهادات تقدير من منظمات إقليمية وعالمية تضع الشركة في مصاف الشركات العالمية. وحول الآليات التي تتم بها ادارة سلامة أعمال المقاولين قال السويلم «تعمل نحن والمقاولون يدا بيد لتكون أماكن العمل بيئة سليمة وخالية من الحوادث وتتطلب ادارة سلامة المقاولين عملا وجهدا اضافيا للتنسيق وتحديد المسؤوليات وتوزيع المهام». وأشار الى ان الشركة تختار المقاولين من خلال معايير صارمة لتأكيد جاهزيتهم وضمان سلامتهم وسلامة موظفي الشركة والممتلكات كما تتم مشاركة عمال المقاول في ادارة أعمال السلامة واشراكهم في اللجان المختلفة المعنية بتطبيق معايير السلامة والحفاظ عليها بالاضافة الى مشاركتهم في أعمال التدقيق والمراقبة والتدريب.

جانب من الاحتفال

شركة الشايع: ازدهار قطاع التجارة والإنشاءات في الكويت

يختص قسم المشاريع بالكويت والتابع لشركة الشايع للتجارة في تقديم أفضل لوازم المطابخ التجارية ومواد الإنشاء الداخلية والأثاث المكتبي للعديد من القطاعات في السوق الكويتي. قدم قسم المشاريع لدى شركة الشايع للتجارة خدماته لعدد كبير من العملاء في الكويت والسعودية وقطر والإمارات، وذلك من خلال الحلول المتكاملة التي تلبي احتياجاتهم من مرحلة المفهوم الأولي وحتى التصميم والتركيب وانتهاء بالتشغيل والصيانة المستمرة. ومن بين الخدمات التي يقدمها قسم المشاريع لدى شركة الشايع للتجارة الاهتمام باحتياجات التصميم والتوريد والتركيب والتشغيل والصيانة في المطابخ التجارية والمغاسل والمخابز بالإضافة إلى لوازم الأرشيفيات والأثاث المكتبي وتوريد وتركيب البلاط والحمامات والإضاءة وأدوات الطعام والأواني الزجاجية والبياضات.

وفي حديثه عن قسم المشاريع قال دييك مادان، نائب رئيس قسم المشاريع لمنطقة الشرق الأوسط: «يختص القسم بتقديم خدمات المبيعات الموثوقة وبرامج الصيانة التي تلبي المتطلبات الدقيقة لعملائنا الكرام، بالإضافة إلى المواد عالية الجودة والتي تتمتع بوظيفية مميزة وتدوم فترات طويلة».

ومن أبرز إنجازات قسم المشاريع واهمها في السوق الكويتي خلال العام الحالي مستشفى الشيخ جابر الأحمد الجابر الصباح، والذي تضمن نطاقا واسعا من العمل من تركيب المطابخ وتوريد أثاث المختبرات وإكسسوارات المغاسل. ومن المشاريع المرموقة كذلك إنشاء توسعة فندق كراون بلازا بما في ذلك توريد وتركيب المعدات في المطابخ، ومبنى الحرس الوطني الكويتي وفندق شيراتون فور بوينتس. كما شهد عامَا 2010 و2011 عددا من المشاريع المميزة ومنها أعمال في مجمع الأفنيوز والبنك المركزي الكويتي وسيمقوني. ومن بين عملاء قسم المشاريع كل من إيرنست اند يونغ، موتورولا والحرس الوطني وذلك في مجال التصميم والتأثيث والصيانة المستمرة.

وفرة: سيولة السوق العقاري في الكويت ارتفعت إلى 286 مليون دينار

قال تقرير لشركة وفرة العقارية ان سيولة سوق العقار شهدت ارتفاعا في شهر نوفمبر لسنة 2012 حيث بلغت قيمة اجمالي التداولات العقارية «عقوداً ووكالات» نحو286 مليون دينار بارتفاع قدره 22.6 في المئة تقريباً عن شهر اكتوبر وبزيادة قدرها نحو 53 مليون دينار.

ومقارنة مع الشهر نفسه من العام الماضي فالزيادة تساوي تقريبا الضعف حيث بلغت قيمة التداولات العقارية في شهر نوفمبر لسنة 2011 نحو144.6 مليون دينار بزيادة قدرها 142 مليون دينار كويتي تقريبا وبنسبة 98 في المئة ويحتل شهر نوفمبر المركز الثالث في سنة 2012 حيث بلغ عدد التداولات العقارية فيه 860 صفقة «عقوداً ووكالات» بعد شهر يناير وابريل.

واوضح التقرير ان عدد التداولات في شهر نوفمبر بلغ 860 صفقة «عقوداً ووكالات»، احتلت محافظة الأحمدي المركز الأول كالعادة بعدد 527 صفقة « عقوداً ووكالات » ونسبة 61 في المئة تليها محافظة حولي بعدد 104 صفقات وبنسبة 12 في المئة ومبارك الكبير بعدد 102 صفقة وكانت ايضاً نسبتها 12 في المئة ثم محافظة الفروانية بعدد 66 صفقة ونسبة مقدارها 8 في المئة ومحافظة العاصمة بعدد 34 صفقة ونسبة 4 في المئة وفي المركز الأخير كانت محافظة الجهراء بعدد 27 صفقة ونسبتها 3 في المئة.

تستهدف زيادة المساحات التأجيرية العقارية التي تديرها وتسوقها إلى 250 ألف متر مربع

«مدن الأهلية» تتوقع نمو مشاريعها العقارية بنسبة 25 في المئة نهاية هذا العام

كشف المدير التنفيذي لشركة مدن الأهلية العقارية المهندس عمر نجم ان الشركة تستعد خلال عام 2013 لمواصلة توسعاتها في الكويت بتوقيع المزيد من العقود والاتفاقيات لترتفع قيمة محفظة المشاريع العقارية التي تنفذها وتديرها وتسوقها الشركة بنسبة 25 في المئة الى 250 مليون دينار.

وأضاف نجم في تصريح صحافي أن الشركة بصدد توقيع عقود جديدة مع مجموعة من الشركات الاقليمية والعالمية إضافة الى مواصلة توسعاتها الجغرافية المدروسة في منطقة الخليج والشرق الاوسط ولاسيما في دبي والكويت والسعودية وتستهدف زيادة عدد المشروعات العقارية التي تقوم بتنفيذها وتسويقها وإدارتها وكذلك إجمالي مساحتها التأجيرية الى 250 الف متر مربع.

وكشف نجم عن أن خطة الشركة لعام 2013 تتضمن دراسة مجموعة من الفرص الاستثمارية المتنوعة في مجالات الاستثمار والتطوير العقاري في الكويت والخارج وفق عدد من الاساليب منها نظام الـ B.O.T، وذلك مع التركيز على تطوير الشراكات وأساليب التعاقد مع الشركات والمؤسسات الكبرى في مجالات العقار والاستثمار ولاسيما المراكز التجارية والمجمعات الترفيهية والمطاعم، وتجارة التجزئة والمجمعات السكنية.

وذكر نجم أن الشركة تتوقع نمو الطلب على خدماتها استنادا لتوقعات مؤشر «إيه تي كيرني» لعام 2012 لأفضل الأسواق الناشئة من حيث توسع وتطور تجارة التجزئة العالمية استمرار نمو هذا القطاع في دول مجلس التعاون الخليجي، وحلول الكويت والإمارات وسلطنة عمان والسعودية في المراتب العشرين الأولى حيث حلت الكويت في المرتبة الثانية عشرة عالميا كأكثر الأسواق المتوقع نموها وتطورها في الفترة المقبلة.

وقال نجم ان الدراسة تتوقع نمو كبير في حجم تجارة التجزئة في الكويت بقيمة 4 مليارات دولار حتى عام 2015 والتي يتم تسويق غالبيتها العظمى عبر مراكز التسوق الكبرى خصوصا وان مستوى الحياة الحضرية في الكويت يفسر إقبال المستهلكين القوي وولاءهم لمنتجات العلامات التجارية العالمية والفاخرة لاسيما وان 98في المئة من المواطنين الكويتيين يعيشون في المدن. حيث تشهد مبيعات المنشآت التجارية الكائنة في مختلف مراكز التسوق نموا كبيرا في احجام مبيعاتها.

عمر نجم

وارجع نجم نجاح الشركة في نيل ثقة العديد من كبار العملاء في السوقين المحلي والإقليمي الى تميزها في تقديم خدمات عقارية متكاملة بجودة عالية وجدوى اقتصادية وحرفية ومعرفة وتطبيق لمعايير الأداء العالمية لكي تضمن أفضل العوائد وتشمل التطوير والتنفيذ والإدارة والتسويق وبما يراعي متطلبات مختلف شرائح العملاء.

وشدد على أن استراتيجية الشركة تستهدف مواكبة خطط التنمية في مختلف المجالات ولاسيما في القطاع الخدمي والعقاري وبما يواكب الظروف الحالية التي تمر بها البلاد والخطط والاحتياجات المستقبلية، مع التركيز على خدمة المناطق الأكثر احتياجا للمشروعات الخدمية والمراكز التجارية ولاسيما المنطقة الجنوبية ذات الكثافة السكانية المرتفعة عبر تنفيذ مجموعة من المشاريع التي تتناسب مع احتياجات السوق المحلي ولاسيما قطاع التجزئة بالإضافة الى المشاركة في إدارة المجمعات التجارية التي تطرحها الدولة بنظام الإدارة ومنها أسواق الوطنية والوطنية والمناخ وغيرها.

وأضاف نجم أن الشركة نجحت في تعزيز مكانتها وتخصصها في تنفيذ وإدارة وتسويق مشاريع المراكز التجارية الكبرى في الكويت وخارجها واكتسبت سمعة طيبة عبر عملها وفق أحدث المعايير العالمية المعتمدة في مختلف مجالات عملها فضلا عن امتلاكها لفريق هندسي وفني وإداري وتسويقي وقانوني ذو خبرات ومهارات متميزة وكذلك نجاحها في جذب وحيازة ثقة الشركات العالمية.

وأشار الى أن «مدن الأهلية» تقدم خدمات استثمار وتطوير عقاري متكاملة تبدأ من تولي مهام دراسة السوق ثم دراسات الجدوى للمشروعات العقارية المختلفة ثم تصميم وترخيص وتنفيذ ومتابعة العملية الإنشائية بمختلف مراحلها، ثم تسويق وتأجير المشروع وإدارته بشكل كامل مع ضمان تنفيذ كل مرحلة وفق الفضل البدائل المدروسة المستندة الى دراسات وخدمات استشارية عالية الكفاءة، ترتكز على فريق عمل يضم كوادر ومهارات وخبرات متميزة في مجالات التصميم والترخيص والإنشاء ومتابعة مراحل الانجاز والتسويق والإدارة.

وأكد أن «مدن الأهلية» لديها فلسفتها الخاصة في ادارة المشاريع والتسويق العقاري حيث تبدأ التسويق ودراسة احتياجات السوق ومناطق الاهتمام للمستثمرين الأمر الذي يصل الى توقيع مذكرات تفاهم مع شركات التجزئة الكبرى قبل شراء المشروع وبالتالي قبل الانتهاء من التشييد يمكن إنجاز عملية التسويق والوصول بنسبة الإشغال الى 100 في المئة، وهو ما يمكن المالك من تمويل المشروع من عوائد التسويق.

كما كشف نجم أن الشركة بدأت تنفيذ خطة تعزيز لقدراتها الشاملة عبر زيادة عدد مقراتها ووطاقتها البشرية في مختلف التخصصات وذلك لتتواكب مع الزيادة المتوقعة في حجم المشاريع المستقبلية للشركة في العام الجديد.

خبير: ارتفاع الأسعار.. يحاصر ذوي الدخل الضعيف

قال الخبير جورج ميشال: إن المواد الغذائية المرشحة للارتفاع في الأسواق خلال سنة 2013 تتضمن الزيوت والحبوب بالخصوص، خاصة مع سوء المحاصيل في عدد من البلدان المنتجة، مشيرا إلى أن الدول النامية ستكون أكثر تضرراً من تبعات تضخم الأسعار.

ولاحظ ان تقلبات الإنتاج وزيادة الطلب، بما في ذلك في البلدان النامية والعربية بالخصوص، ساهم في المحصلة في تآكل مخزون الحبوب، علما ان الجزائر ومصر، مثلا، تستوردان لوحدهما من 16 إلى 18 مليون طن سنويا من الحبوب، ناهيك عن البلدان الأخرى التي عانت من تراجع إنتاجها، وبالتالي ارتفعت وارداتها.

ونبّهت هيئات دولية ومؤسسات متخصصة من ارتفاب تسجيل العديد من المواد الغذائية ارتفاعا محسوسا خلال سنة 2013، جراء اجتماع عدد من العوامل الطبيعية والظرفية، من بينها تراجع المخزون العالمي للحبوب وسوء الأحوال الجوية، سواء الفيضانات أو الجفاف، ما سيؤثر على العديد من البلدان النامية والفقيرة بالخصوص.

وأشارت تقارير منظمة الأمم المتحدة للتنمية والزراعة إلى أن العديد من البلدان النامية تسجل ارتفاعا في تكاليف فواتير الغذاء جراء تضخم الأسعار، مشيرة إلى أن أسرة في الدول النامية والفقيرة تنفق 70 في المئة من دخلها على المواد الغذائية.